ملخص البحث

همة العليىا، نندا، ٢٠١٣، الموقف والآثار القانونية المترتبة على قرار وزارة الشؤون الدينية فى تقرير أول شهر القمرية من حيث النظام الدستوري لجمهورية اندونيسيا.مالانج. البحث العلمي. شعبة الأحوال الشخصية، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج. المشرف : أحمد واحدي الماجستير

الكلمة المفتاحية : تقرير وزارة الشؤون الدينية، أول شهر القمرية، النظام الدستوري لجمهورية اندونيسيا.

وجود التقرير الوزارة الشؤون الدينية المتعلقة باالتقرير الاوّل الشهر القمرية كعدمه.مع انّ التقرير الوزارة هو الذي احد من نوع القوانين المعترف وجودها و لها قوة ملزمة لا تمتثل امتثالا تاما بالمجتمع. والمجتمع، أو الجمعية التابعة بمنظمة معين قد طاعة و تابعة على تقرير الذي يخرج تلك المنظمة. وهذا السبب لأن المنهج التى استخدمتها المنظمة فى تقرير أول شهر القمرية المختلفة.

واماتركيز الدراسة لهذا البحث هو لمعرفة الموقف وزارة الشؤون الدينية فى تقرير أول الشهر القمرية من حيث النظام الدستوري لجمهورية اندونيسيا، و الأثر الذي ينشأ من تلك التقرير الوزارة. وهذا يهدف لمعرفة تلك تقرير التي يجب الالتزام بها وتنفيذها من قِبَلِ المجتمعات المحلية وخاصة المسلمين في اندونيسيا قطّ.

هذا البحث قد يستخدم المنهج المعيارية والمدخل التي استخدمتها الباحثة على المدخلين، وهما: المدخل الكيفي والمدخل القانون. والقرارات التي تهدف إلى معرفة موقف وزارة الشؤون الدينية في التسلسل الهرمي للتشريعات.

ونتائج هذا البحث من التحليل أدوات البحث على أساس القوانين نمرة ١ سنة ١٩٥٠ إلى القوانين نمرة ١٢ سنة ٢٠١١ بشأن التكوين النظام القانون، فتقرير الوزراء متحققة من الصحة القرارة ولها قوة ملزمة،يعنى كما أنشئت تحت سلطة وزارة الشؤون الدينية.وذلك بدلا من قرار وزيرة تحت حكم الرئيس واللوائح في مجال. يجب على كل المسلمين في اندونيسيا لطاعة القرارات المتعلقة بإنشاء وزارة الشؤون الدينية في تكرار شهر أول القمرية لأنه هو واحدا من واجبات المواطنة الصالحة

بإطاعة القواعد و القوانين المعمول بها والقرارات الوزارية هي واحدة من القوانين التي هي قانونية وشرعية.